وأعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان في امكان المحكومين الاعتراض على قرارات الابعاد أمام لجنة الاعتراضات العسكرية، ومن ثم تقديم التماس الى المحكمة العليا الاسرائيلية (**الشعب**، ١٩٨٨/١/٤). غير أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تراجعت، مؤقتاً، أمام الضغوطات الدولية وحملات الشجب والاستنكار التي واجهت قرارها. وتلافياً لوقوع المزيد من تشويه صورتها الدولية، قررت تأجيل ابعاد خمسة مواطنين تخلّوا عن تقديم دعاوى استئناف للقرارات الخاصة بابعادهم. ويتوقع ان تعيد السلطات الاسرائيلية النظر في أوضاعهم (ايان موراي، «القوات الاسرائيلية تلجأ لاسلوب شل عضلات الشبان الفلسطينيين»، **القبس**، ٣٠ ـ ١٩٨٨/١/٣١؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). وتمّ تنفيذ قرار الابعاد بحق الاربعة الباقين، وهم: جبريل رجوب (٢٤ سنة) وبشير خيري (٤٥ سنة) وحسام خضر (٢٦ سنة) وجمال جابر (٢٨ سنة) (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/١٥). ووصل الشبان الاربعة جنوب لبنان بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣، حيث نقلتهم، الى هناك، طائرة مروحية عسكرية اسرائيلية (وايتلي، «الانتفاضة تحدث انقساماً...»، **مصدر سبق ذكره**). وكشف أحد المبعدين (جبريل رجوب) عن انه كان اعتقل وزملاؤه بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٨، حيث نقلتهم سلطات الاحتلال الى سجن عتليت، ومن ثم الى سجن جنيد، حيث تلي عليهم نص قرار الابعاد، ورفضوا التوقيع على الأوراق الخاصة به، مما جعلهم، في حينه، تجاه خيار وحيد هو التوجه الى المؤسسات القضائية الاسرائيلية لاستئناف قرار الطرد (**القبس**، ١٩٨٨/١/١٥). غير انهم رفضوا ذلك لعدم ثقتهم بالسلطة القضائية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٥).

يعتبر اجراء الابعاد، الذي نفذته سلطات الاحتلال بحق الشبان الفلسطينيين الاربعة، انتهاكاً وخرقاً فاضحين لميثاق جنيف الرابع للعام ١٩٣٩، الذي نص على «ان مواطني الاراضي المحتلة يتمتعون بالحماية ضد اجراءات الترحيل. فهم ليسوا غرباء أو أجانب، بل هم في وطنهم الطبيعي، ولا يجوز ان ينقلوا الى مكان آخر، بغض النظر عن الشيء الذي فعلوه». الا انها ليست المرة الاولى التي تقوم فيها اسرائيل بخرق هذا القانون وتحدي الرأي العام الدولي. فعلى امتداد السنوات الماضية من عمر الاحتلال، قامت اسرائيل بسجن وابعاد عدد كبير من النشطاء السياسيين في الاراضي المحتلة، بينهم رؤساء بلديات ومسؤولون نقابيون، ورؤساء تحرير صحف ومدرّسون وطلبة. واستندت عمليات ابعادهم الى تهمة الانتماء الى م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٢٢ و ٢٣ و١٩٨٨/١/٢٤).

وتلقى سياسة الابعاد التعسفية تأييداً واسعاً في أوساط الرأي العام الاسرائيلي. فقد كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة «يديعوت احرونوت»، شمل ٦٠٧ أشخاص يمثلون عينات مختلفة من المجتمع، ان ٦٩ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع يؤيدون فرض سياسة أكثر حزماً وصرامة في المناطق المحتلة، وان حوالى ٥٠ بالمئة منهم يعتقدون بأن الانتفاضة الفلسطينية زادت من تعنّت موقفهم حيال القضية الفلسطينية، وان ٨٠ بالمئة يؤمنون بوجوب طرد المحرّضين والنشطاء الفلسطينيين في الانتفاضة (**الشعب**، ١٩٨٨/٢/٢٦).

ربعي المدهون